# من أجل بيئة اكاديمية صحية

استرعى انتباهي قراءة أحد الإعلانات عن الوظائف في إحدى الكليات العملية الحديثة النشأة في جامعة عربية خليجية والمنشور في الصفحة الخاصة بهذه الجامعة على شبكة الإنترنت والذي يعلنون فيه عن حاجتهم الى عميد للكلية نعم عميد اما المواصفات المطلوبة فهي حقاً مواصفات تليق بالمنصب المعلن عنه وتوافرها في الشخص الذي سيقع عليه الاختيار من شأنه دفع العمل الاكاديمي والرقي بالكلية الى مصاف علمية متقدمة فضلاً عن تميز مخرجاتها مما يصب في النهاية في تحقيق الغاية المثلى من الجامعة في تخريج الكوادر العلمية المؤهلة والمدربة حقيقة واقعية لا مجرد مقولات مرسلة لا يسندها دليل على الواقع العملي.

**د. عبدالرحمن محمد الشامي**

وقبل ان يتبادر الى الذهن ان هذا الإعلان يأتي نظراً لعدم توافر مخرجات وطنية في هذا البلد .. فإن الواقع على النقيض من ذلك البتة فالكلية تضم بين جنباتها مخرجات وطنية تنتمي الى مدارس علمية متنوعة وعريقة غربية وعربية من رتب علمية مختلفة غير ان من الواضح بحثهم عن عميد بمواصفات علمية متقدمة وخبرات اكاديمية متميزة.

اثار (الإعلان في داخلي بمواصفاته الموضوعة جملة من التساؤلات المتعلقة بما الذي عليه الوضع في (بعض) إن لم يكن غالبية جامعاتنا وبخاصة منها الناشئة وبعض المقارنات العابرة الخاصة بحال اختيار المناصب الأكاديمية في بعض الحالات غير أنه يصرني بسر النقلة العلمية المتحققة لكثير من هذه البلدان وكفاءة مخرجاته وتميزهم بالمعارف الحديثة ، على اعتبار ان لا شيء في هذا المجال يأتي وليد الصدفة او ينتج عن الحظ السعيد.

بل لابد من وجود تخطيط وكفاءة علميين وخبرة اكاديمية تقف مجتمعة وراء ذلك الأداء المتميز والإنجاز الواضح.

بالرجوع الى قانون الجامعات اليمنية نجد انه قد وضع مواصفات عديدة لكل من يشغل المناصب الإدارية الأكاديمية على اختلاف مستوياتها والتي في اعتقادي انها لو فعلت لأحدثت تغيراً كبيراً في مسيرة التعليم الجامعي في بلادنا بما يسهم عملياً في تحسين مخرجات هذه الجامعات التي غدا مستوى كثير منها من الضعف البين بمكان بما لا يختلف عليه مشتغل بالعمل الأكاديمي والذي بدوره يسهم في توسيع دائرة الضعف في هذا المجال غير ان مما يؤسف له أن يتم تغييب هذه الاشتراطات القانونية – لاعتبارات عديدة في كثير من هذه الاختيارات.

إن الجامعات بوصفها مؤسسات علمية وأكاديمية بحته هي البوتقة التي تصهر فيها العقول والمصنع الذي يخرج للمجتمع القوى البشرية التي تنير دربه ، وتسير دفة الحياة به على النحو الذي يسعى بها قدماً صوب الأمام ولكي يتحقق ذلك فإن هناك جملة من المواصفات اللازم تحققها فيمن يتقلدون هذا المنصب الكفاءة والأهلية والخبرة الأكاديمية والرتبة العلمية وبوسعي تسمية عدد من الكليات والأقسام في جامعات عربية عريقة يقوم على شأنها ومنذ سنوات عديدة كوادر غير وطنية بحكم الانتماء بالهوية تسير شئونها على نحو علمي وفي بقائها كل تلك السنوات العديدة ما يؤيد هذا الطرح الذي نذهب إليه.

او أن هناك بديلاً آخر ربما يكون أكثر قبولاً على المستوى النفسي والاجتماعي ويحقق المصالح المتوخاة والذي يتمثل في إعادة توزيع الكادر الجامعي على الجامعات اليمنية او على أقل التقديرات الاستعانة بما هو متوفر حالياً في الجامعات الأقدم للجامعات الناشئة على اعتبار واحدية الهدف الوطني والتعليمي الذي نسعى جميعاً لتحقيقه سواء كان الاختيار الأول او الثاني هو العملي والأكثر قبولاً فإن أياً منهما لن يتحقق الا في وجود قناعة على أكثر من صعيد يأتي في مقدمتها القائمون على إدارة الجامعات اليمنية والقرارات المساندة لهم في القيادات العليا وثانياً : على مستوى القاعدة العريضة من المنظوين في العمل تحت سقف هذه الجامعات وبخاصة بعد ان افرز الواقع الحالي جملة من التطلعات غير المشروعة واللاصحية في تعجل الخطى للفوز بمناصب اكاديمية وإدارية لا تتماشى والسجل الأكاديمي والخبرة العلمية لهؤلاء المتطلعين والسبب في ذلك في المقام الأول يعود إلى الخلط الشديد بين العملية الأكاديمية واشياء اخرى لا علاقة لها بهذه العملية ادت الى إضعافها وجعلت مواصفات أخرى غير المواصفات العلمية هي المتحققة في بعض من يشغلون هذه المناصب ، والنتيجة هي ما نعيشه اليوم من وضع تعليمي مترد جميعنا يتحسر عليه ولا نتجاوز ذلك الشعور متناسين العوامل المتشابكة والمعقدة التي أفرزت هذا الواقع الذي سيظل في تفاقم مستمر طالما ظل تفكيرنا في هذا المستوى التشخيصي المكتفي بعبارات من نوع : الينبغيات والوجوبيات والحتميات..!!

والسؤال المطروح هو: أين تكمن نقطة البداية ؟ومن يملك زمام المبادرة في هذا المضمار باتخاذ الخطوة الأولى في هذا المجال؟ من أجل إعادة العملية الى مسارها الصحيح وإصلاح الجو العام الذي ادى الى إثارة مثل هذه التطلعات المنصبية غير الصحيحة في سن مبكرة من الالتحاق بالعمل الأكاديمي في اعتقادي ان العملية لها أكثر من خيط ولابد من الإمساك بها جميعاً والعمل على أكثر من صعيد حتى يتحقق الإصلاح التعليمي وتتمتع الجامعات بمناخ أكاديمي صحي لن يتأتى إلا من خلال التمتع باستقلال إداري وخروج المتشرفين بالانتساب إليها من شرنقة الذات والأنا العالي الى رحاب العلم الفسيح في إطار الأسرة الواحدة، والانشغال بالمهام الأساسية المنوطة بهذه الفئة من تحصيل علمي وعطاء أكاديمي وبحث يمثل أحد دعائم الجامعة الثلاث كما هو المتبع والحاصل في جامعات العالم..

## آفاق

# ألقاه في اليم..

□ .. قال السفير البريطاني لدى العراق ادوارد شابلن أن رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي يعارض أي جدولة أو تحديد أي موعد عشوائي لانسحاب القوات الأجنبية من بلاده.

السؤال هنا ليس لماذا؟ ولكن هل أمام علاوي أي خيار آخر؟ وبصيغة أكثر مباشرة هل ترك له الأمريكيون والبريطانيون فرصة واحدة للاعتماد على النفس والنهوض بالعبء المحمول الملقى على كتفيه، أما أحاديث الانسحاب فهي من نوع كلام الليل «إذا طلعت عليه الشمس ذابا».

علاوي وكل من على شاكلته في العراق يعيشون في سجون خمسة نجوم ، وباقي الناس في سجن كبير لا أقفال عليه ولا حراس وحتى الأمريكيين وما يسمى قوات التحالف هم في سجن من دخان ونار ، ولذلك يبدو الحديث عن الجدولة والمواعيد العشوائية عبثا لا طائل من ورائه ، كمن يتطلب من الماء جذوة نار ، ولاشك أن إياد علاوي يضحك ساخرا من أي تناول لهذا الموضوع في هذا الظرف الفضفاض المائع والمتمنع مثل الزئبق ، ولسان حاله يقول:

**القاه في اليم مكتوفا وقال له**
**إياك إياك أن تبتل بالماء**

فضل النقيب

لقد أجاد الامريكيون عمليات الهدم وبرعوا فيها ، وهو الأمر الذي أخلى الساحة العراقية من أي قوة ذات شأن ، وحين أرادوا البناء بعد أن فات الفوت تقريبا بدت العيوب الفاضحة التي تسربت عبر ثغراتها مليارات الدولارات التي كان يفترض أن تصرف لتحسين أحوال الناس وإعادة البنية الأساسية ، وهكذا توقف الحديث تماما عن البناء والتنمية وأصبح الأمن هو الشغل الشاغل لشركاء الحكم.

إن قوة الدفع التي يفترض أن تعقب الانتخابات إذا لم يتم استثمارها عبر برامج ملموسة سوف تتلاشى لتتحول إلى يأس جديد يضاف إلى البؤس القديم ولتصبح عبئا أكثر مما هي انفراجة معقولة للموقف المتأزم.

أما كيف سيتم إخراج نتائج الانتخابات وتكييفها لإدارة الدولة في ظل مقاطعة المناطق السنية العربية فذلك هو الاستحقاق السياسي القادم والذي سيكشف أحد أمرين: إما براعة سياسية تعزز الديمقراطية على المدى البعيد ، وإما عدامة قصيرة النظر تكرس انتصار طائفة وتبصم دستوريا بعزل ثلث سكان العراق القابضين على الحدود مع سوريا والاردن والسعودية.

ويحضر هنا ذلك التحذير الذي جهر به الملك عبدالله الثاني ملك الاردن من أجواء التقسيم وإنشاء كيانات تابعة .. وهو كلام تردد على ألسنة أخرى مطلعة على بواطن الأمور ، وبينها من هم شركاء في الحكم داخل البيت العراقي، بل ومن الطائفة الشيعية نفسها، ولعل كلمات وزير الدفاع حازم الشعلان مازالت أصداؤها تتمرى.

خلاصة الأمر ، عبر الحرب، أو بالانتخابات ، ما من أحد يستطيع أن يعلن انتصاره ، والوضع مفتوح على مختلف الاحتمالات لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

## وجهة نظر

إبراهيم المعلمي

# اسطوانة غاز!!

**● روى لي جاري انه اعتاد فيما مضى من الزمن ان يتحمل مسئولية تعبئة ونقل اسطوانات الغاز بسيارته الصالون .. وكان يستعين بعمال معرض الغاز في حمل الاسطوانات المملوءة الى صندوق السيارة .. ولم يكن يركن على أولاده في القيام بهذه المهمة لخطورتها ولنقل الاسطوانة التي يلجأ بعض الاولاد لدحرجتها على الاسفلت .**

● وخلال اليومين الماضيين وبعد ان قضى معظم ايام الاسبوع في البحث عن اسطوانة غاز علم ان المعرض المجاور مفتوح ولديه كمية محدودة من الغاز .. فوجه ولده ذو الـ١٢ عاما من العمر لالتقاط اسطوانة فارغة والذهاب لاستبدالها بأخرى مملوءة.

**●سارع الولد لانتشال احدى الاسطوانات وذهب بها الى المعرض وعاد بأخرى وتعجب الوالد من تلك السرعة وأعجب بتلك القوة التي اصبح ابنه الأصغر يتمتع بها وهو في هذه السن المبكرة.**

● لكن وجه الغرابة والدهشة سرعان ما تبدد عندما أدرك ان الولد حمل الاسطوانة الخطأ ..فلم يتبين أي من الاسطوانتين المتجاورتين هي الفارغة ..فحمل تلك التي يفترض انها معبأة وذهب بها الى المعرض وعاد بأخرى مشابهة واكتشف ان وزن الاسطوانة المعبأة لايزيد الا بنسبة يصعب تمييزها .. وان كمية الغاز التي تعبأ ليس لها وزن يمكن الاحساس به .

**● شكرت جاري العزيز على هذه الحكاية وغادرته وملامح العجب على وجهه تبحث عن سبب يستوجب هذا الشكر .. ومعه حق .. لانه لم يكن يدرك اني كنت على وشك الدخول في معركة خناقية مع أم الاولاد بسبب الاستهلاك المفرط للغاز وشكواها الدائم من انتهاء اسطوانات الغاز في أيام وفي ساعات محدودة..**

●عدت لأتأكد بنفسي واستعديت بساعدي الاثنين لارفع اسطوانة كنت قد عدت بها من احد المعارض .. فإذا بي احملها بيد واحدة وبكل يسر وسهولة رغم اعتلال صحتي وخوار قواي .. فأدركت ان المسأله فيها نصب واحتيال وسرقة ونهب واضح وبعلم ودراية وتواطؤ كل اطراف البيع والشراء..!

almalemi@hotmail.com

# المدارس النموذجية والانتخابات الطلابية

**أمير القرشي**

● كثير ماتلتقي بنماذج من البشر، تترك في ذاكرتك انطباعاً جيداً وتشعر ازاءها بالتقدير، قد يأسرك منطق صحيح وحجة قوية أو تفكير إبداعي يخطط للمستقبل حتى وإن كان ذلك الشخص طفلاً لم يتجاوز الخامسة عشرة من العمر، وقد ترى في موقف آخر ماأحدثته شخصية ما من تطور ونهوض في مرفق عمل تولت إدارته وتمكنت بقليل من العمل والإقناع أن تحشد كل من حولها لتحقيق هدف نبيل وتغيير صورة المؤسسة التي ترسخت في ذهن الناس منذ سنين، حتى وإن كانت هذه الشخصية امرأة وهنا مكمن التميز.

إن الزائر لمدرسة بغداد في العاصمة صنعاء قد يصاب بالذهول عندما تلج قدمه هذه المدرسة ويرى ذلك النظام والهدوء والنظافة التي تشع من كل مكان فيها وترى الفتيات والطالبات يتلقين دروسهن بهدوء وانتظام في الفترة المسائية من خلال معلمات يمنيات ومعلمين يمنيين، وجه العجب هو ماعرفناه عن هذه المدرسة من فوضى وشجار وتكسير لنوافذها وأبوابها وكراسيها من قبل الطلاب والخراب الذي يشاهده كل زائر لمبنى مجمع البنوك وهو ينظر للمدرسة أو يشاهدها المار في شارع الزبيري، أن تتغير هذه الصورة لمدرسة بغداد من حالة تشبه مدينة بغداد اليوم إلى مدرسة نموذجية رائعة يستحق القائمون على هذا العمل التقدير، فكيف ان عرفنا أن من تتولى إدارة المدرسة في الفترة المسائية هي الاستاذة جميلة المجاهد، وحقاً الإداري الناجح يستطيع أن يصنع التحولات ويغير المفاهيم ويصنع صورة مشرقة جديدة لمؤسسته ويحافظ على استمرارها لأداء رسالتها.

أقل مانرجوه من وزارة التربية والتعليم والوزير الشاب أن يشجعوا ويكرموا مثل هذه القيادات التربوية ويكافئوا العمل الجيد ليصير حافزاً للآخرين للاقتداء والحصول على التقدير الواجب هذا هو النموذج الأول.

أما النموذج الثاني فهو طالب لازال طفلاً لم يتجاوز الخامسة عشرة من العمر جاء يحمل ملصقاً لدعاية انتخابية فيها صورته وعبارة انتخبوا مرشحكم أحمد عبدالله الكبسي ثم عبارات دعائية باللغة الانجليزية يريد تعديل الخط ليسهل قراءته، من قبل زملائه في المدرسة الكندية الدولية، قال عندي أمل أن أنجح في هذه الانتخابات الطلابية وأن تكون لي صلاحيات وأستطيع أن أخدم زملائي الطلاب وأعبر عن مطالبهم وحقوقهم. كان يتحدث كراشد وحقاً العقل والإتزان لايرتبطان بسن، سألته ماهي شروط الترشح للانتخابات قال :أن يكون المتقدم لترشيح نفسه من طلاب الصف التاسع وحتى الثالث ثانوي، بينما من حق جميع طلاب المدرسة أن ينتخبوا مرشحيهم ،عدد طلاب المدرسة الكندية مائة وعشرين طالباً وطالبة ،مدرسة دولية كما هو واضح من اسمها التعليم فيها باللغة الانجليزية والأوائل يحصلون على منح جامعية للدراسة في كندا، وأنا أحلم أن أدرس في تورنتو بكندا هكذا قال الكبسي (المرشح الدولي).

ويضيف أبي يدفع (٨٠٠) دولار رسوم الدراسة السنوية لكنها ليست شيئاً يذكر إن كانت ستسهم في تحديد مستقبلي ونوعية دراستي، نحن ندرس الرياضيات – العلوم – إدارة الأعمال وسندرس الكمبيوتر في الفصل الثاني. توقفتُ كثيراً أمام تدريس مادة إدارة الإعمال لطالب في الإعدادية يدرسها باللغة الإنجليزية كما يدرس اللغة الانجليزية والفرنسية والعربية أيضاً.

وسألت نفسي لو أن طلاب مدرسة بغداد والمدارس العامة يدرسون اللغة الانجليزية بشكل مكثف ووفق مناهج التعليم المتطور للغات فهل ستصبح مدارسنا أفضل من المدارس الدولية، وقد سبق للأخ الرئيس دعوته لمخططي التعليم بضرورة تدريس اللغات، كوننا نعيش عصر العولمة، واللغات مفتاح التفاهم بين الشعوب ولغة العلم كما ركّز على تدريس الديمقراطية في مدارسنا لأطفالنا وأن لاتقتصر على انتخاب رؤساء الفصول لان تعليم الديمقراطية علم وسلوك وممارسة يومية وقناعات راسخة مستمرة.

وأتمنى لو أزور المدرسة الكندية الدولية أثناء الحملة الانتخابية للمرشحين ومرحلة الدعاية الانتخابية لأرى كيف سيتصرف الكبسي المرشح الدولي باعتباري أحد أنصاره. والذي يستحق هذه التسمية من تسمية مدرسته (الكندية الدولية) ومن خلال انضواء أكثر من جنسية في الدراسة بها من طلابها المائة والعشرين ولا أستبعد أن أكتشف أن (المرشح الدولي أحمد الكبسي) يحمل الجنسية الإيطالية أو غيرها بجانب جنسيته اليمنية ليصير بحق مرشحاً دولياً، يحظى بالأنصار والمؤيدين في أكثر من دولة داخل المدرسة الكندية الدولية وبين سكان مدينة صنعاء من أفراد أسرته ومن عرفه.

وعد مرشحي أن يتواصل معي ليخبرني عن آخر أخباره لكنه لم يفعل فقد نسي مثله مثل كل مرشح يخوض الانتخابات يوعد أنصاره ومؤيديه وينسى وعده، لكن العزاء الوحيد هو أن الانتخابات الطلابية الدولية في المدرسة الكندية بصنعاء لم تبدأ بعد، وستبدأ الحملات الانتخابية عقب إجازة العيد فهل تفعلها إدارة هذه المدرسة وتوجه الدعوات للآباء وممثلي الإعلام لحضور تجربة فريدة ديمقراطية لنرى كيف يعبر طلابها عن آرائهم، وماهي طموحاتهم، وكيف يديرون حملاتهم الانتخابية، وكيف يستفيدون من خبرات من يكبرونهم.

# العرب.. بين الفكر والسياسة إبحث عن الحل

**امين الوائلي**

■ لايحتاج العرب إلى شيئ قدرما يحتاجونه إلى الخروج للعصر ومغادرة الأمس والتعامل مع الحاضر بمنطق التاريخ الذى لايمهل خصوصية الأزمنة ولايخضع العصور كلها لنموذج واحد ووحيد أثبتت صوابيته فى مرحلة تاريخية معينه ،فجرى تعميمه سراً دون مراعاة الخصوصيات «المرحلية »التأريخية التي تحكم البشر وتتحكم في تأريخ الأنسان .

منذ الإشراقات الأولى لعصر النهضه العربية فى المرحلة الواقعة بين نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، والعقل العربى مازال مضطراً للتعامل مع التجديد والنهضة وكأنما هو يتعامل مع وجود ميتا فيزيائى قلما صدقه الواقع وحسده الإنسان العربى حياة حركة ونشاطاً . ومرد ذلك إلى أسباب عده كلها اشتركت فى تطويق العقل وتسوير الفضاء العقلى حتى غدى العربي مشروع سؤال لايبحث له عن حل أو إجابة ، حتى لوكانت الإجابة متضمنة في السؤال مبثوثه فى صحرائه الشاسعة اللاسعة .

إشترك عدد كبير من مفكرى عصر النهضة – الذي كان – بالسعى الجاد لصياغة إجابة – أو إجابات واضحة ومحددة لسؤال الواقع العربي المنقسم على ذاته .. وكان من نتائج ذلك إعطاء دفعة قوية للعقل العربي حينها ، تمخض عن كل ذلك نشاط ملحوظ في الكيانات العربية قاده المفكرون واشترك فيه الساسة والإداريون وحتى العسكريون .. جاء على إثره المد الثوري، والوطنى والقومى . غير أنه سرعان ما توقف ذلك الجهد وذلك النشاط عن السير والتقدم عند نقطة الإكتفاء بالمجادلة الأولى التي أثمرت حركة أولية كان لها أن تتعاظم لولا ماحدث من تراجع مؤسف فى الإدارات والإرادات العربية عبّر عنه واقع العرب منذ تراجع المد القومي والنهضة الفكرية والسياسية تحت ضربات التدخلات الأجنبية وانفراد القوى المتحكمة فى صناعة الأحداث باللاعبين العرب مما أحال الواحد العربى إلى كثير لا يدرك وحدته ولا يحن لتوحده .

يظل سؤال النهضة العربية – كما قيل – على =حاله ، معلقاً في أعمدة الذاكره العربية ، ويبقى اصطلاح النهضة مشنوقاً معلقاً بحبال عقلية تعيش الأمس وتتجاهل اليوم ولاتعلم شيئاً عن مستقبل ينتظرها ولاتنتظره .

يتحمل المفكر العربى ، قبل السياسى حتى ، الجزء الكبير من مسؤولية هذا الوضع « اللامفكر »، ويبوء رواد الفكر والتنظير والتفسير ، العرب بوزر هكذا حالة آلت إليها أمتهم دون أن يتدخلوا لإيقاف الإنهيار وإبطاء الإنحدار أملاً في معاودة النهوض والتقدم .

لا الإنتصار لقيم ومثل ومبادئ التجربة الغربية – تجربة الآخر – أفادنا فى شيئ ولا الإكتفاء على الذات والإكتفاء بترديد مبادئ التجربة الأولى الخاصة بنا باعتبار ذلك الخيار الأمثل للخروج من الهزيمة وصناعة النهضة ، أفادالأمة شيئاً يذكر بل لعله ساهم فى توسيع الهوة وتعميق الجرح ومضاعفة الإشكالات ومكاثرتها بشكل مطرى غزير.

بين الإنشداد لتجربة الآخر ومحاولة فرضها على الواقع العربى بعلاتها ، وبين التشدد والتحجر والهروب للماضى، فقد المجتمع العربى كثيراً من الطاقات والإمكانات والقدرات كان لها أن توفر حلاً وتقدم إجابة ناجعة فيما لو أحسن استغلالها والإستفادة منها .

واليوم صار العرب مفترق طرق .. لايدري العربي أيها يستهل !، ذلك أن كل جزء يحاول أن يشق له مجرى خاصاً به وفق هواه ومصلحته الشخصية المتوهمة واليوم أيضاً .. يتحمل الساسة والمفكرون العرب المسؤولية كاملة في الخروج بأمتهم ومجتمعاتهم من متاهة التخبط والتشرذم فى عصر يتجه بالعالم صوب التوحد والتلاقي والتكامل . لم يعد مقبولاً ان نطالب الساسة وحدهم بالحل ، وان كان الحل بأيديهم كإرادة ، بل لابد من القول بدور ومهمة المفكر العربى في بلورة الحلول المبتغاة والمرتجاه والدفع بإتجاهها ، فيما يشبه إيجاد إدارة ملائمة للإدارة السياسية المطلوبة لإنجاز التحول التأريخى الشامل والمعتبر أين هم المفكرون العرب من السياسة العربية ، وماهو موقف الساسة العرب من مفكريهم لعلنا نفصل القول في ذلك لاحقاً .

# سبلة العيد.. والانضباط الوظيفي

**بشار عبدالرحمن مطهر**

■ ظاهرة الغياب المستشري والتي يتكرر حدوثها عقب كل إجازة رسمية خاصة الأعياد الدينية يشير إلى وجود خلل كبير يمس أداء أجهزة ومرافق الدولة المختلفة ويتجاوز التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الاجازات.

كما أن هذا الغياب اللامسؤول بشكل واسع يؤكد غياب قواعد الالتزام الوظيفي ويهدد ويعيق عملية الانضباط الوظيفي والتي تشكل أساساً هاماً لنجاح الوزارة أو المؤسسة أو الهيئة بصورة سليمة في تأدية مهامها وإنجاز أعمالها مؤكدة تحقيق الالتزام بمسؤولياتها تجاه المجتمع.

ودون مبالغة تجد الوزارات والأجهزة والمؤسسات الحكومية شبه خالية من الموظفين وبعض القيادات الادارية استناداً إلى مرجعية خفية قد ربما تكون أوثق وأشمل من الصيغ القانونية التي وضعها المشرع اليمني تجاه تنظيم الاجازات أو العطلات بشكل عام وتسمى هذه المرجعية (بسبلة العيد).

وهي التي تجعل –على سبيل المثال– عطلة عيد الأضحى إجازة ممتدة تصل إلى أسبوعين من ضمنها إجازة العيد أو قد تزيد وتشعر وكأن هذه النوعية من الناس قد تعاطوا جرعة (بنج) لايمكن الإفاقة منها وإنهاء مفعولها إلا بعد مرور هذه المدة الطويلة.

والحقيقة عندما يتوافدون بعد انقضاء هذه الاجازة الطويلة لأداء مناسكهم الوظيفية لايجدون عذراً مقبولاً أو سبباً مفهوماً سوى التحجج بسبلة العيد.

والشيء الغريب والمخزي أننا نجد هذه النوعية من الناس بعد أفول هذا الزمن الطويل وانقضائه لايمكثون في أماكنهم الوظيفية سوى نصف وقت الدوام الرسمي يزيد أو يقل بنسبة منخفضة.

استناداً إلى مرجعية قانونية إدارية أخرى تدعى (سبلة سبلة العيد) وتشعر أن هناك قانوناً خاصاً ولوائح منظمة غير مرئية بعيداً عن قواعد وتنظيم العمل العامة التي تصدرها الدولة.

وفي رأيي أنه لايمكن تحقيق هذا الانضباط الإداري من خلال إصدار خطاب إداري من قبل القيادات الإدارية يتضمن صيغة تهديدية شديدة اللهجة باستقطاع الأقساط المالية ولفت النظر لأنه بذلك الإجراء يمس ذاته قبل الآخرين.

هذه إشكالية لانجد أمامنا سوى البرلمان اليمني لإيجاد صيغة تشريعية تبين التدابير اللازمة للحد من هذه الحالات التي تتكرر مع الأعياد الدينية؛ ولكننا سنواجه معضلة أخرى تتمثل في كيفية مناقشة قانون يدعى بسبلة العيد ولائحته التنفيذية المسماة بسبلة سبلة العيد وعرضه على الملأ خاصة وقد انتقل بثنا الفضائي التلفزيوني والإذاعي ليصل إلى مساحة شاسعة من أرجاء المعمورة، ونخاف أن تردد القناة يتذبذب ويحدث عطباً في القمر الاصطناعي نتيجة لمناقشة هذه التسميات التي لن يفهمها غيرنا خاصة وأن الحيز المخصص للقناة الفضائية اليمنية قد خصص أساساً أو هكذا ينبغي لمخاطبة جمهور أوسع لنقل صورة اليمن الحديث فضلاً عن ربط مواطنيها بالخارج.

وينبغي الإشارة في الختام إلى أنه لايمكن حل هذه المشكلة إلا من خلال الضمائر الحية والتصرفات المسؤولة والتي هي لصيقة الإنسان اليمني الذي ينتمي إلى حضارة فريدة ذات جذور راسخة.